

Problems of Export Documentary Letters of Credit at Jordanian Banks During Coronavirus Pandemic (Covid-19): A Field Study

مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة (اعتمادات التصدير) لدى البنوك الأردنية في ظل جائحة كورونا (كوفيد ١٩): دراسة ميدانية

Ahmad Ahmad^{1*}, Ahmad Daher¹, Tawfiq Abdel-Jalil¹, Jum'a Humaidat².

¹The University of Jordan, Amman, Jordan

²Petra University, Amman, Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 18 Apr 2021

Accepted 11 July 2021

Published 01 Jan 2023

*Corresponding author:

The University of Jordan, Amman, Jordan.

Email: a.jitawi@ju.edu.jo.

Abstract

This to explore the problems of export documentary letters of credit faced by Jordanian banks during the COVID-19 pandemic. Additional minor objectives included testing the relationship between these problems and each of the banks' sizes (large, medium, small) as well as their types (Islamic, traditional). To achieve these objectives, a questionnaire was designed and distributed to all publicly listed Jordanian banks. The results indicated that all 16 tested problems were significant. The most important issues identified were government closures hindering export activities, the existence of negative reflections on trading between countries, and the closure of some countries to their borders, which led to a decrease in exports. Furthermore, the results indicated that there were no significant differences among banks of different sizes or types. The exception noted was the significant differences among banks of varying sizes related to border closures during the pandemic, which were found to cause delays in the arrival of documents to importers and subsequent payment delays.

Keywords: Export Documentary Letters of Credit, Jordanian Banks, Corona-Virus Pandemic (Covid-19).

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة (اعتمادات التصدير) لدى البنوك الأردنية في ظل جائحة كورونا (Covid-19)، والتعرف إلى علاقة هذه المشكلات بكل من حجم البنك (كبير/ متوسط/ صغير) ونوعه (إسلامي/ تقليدي). ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة ومن ثم توزيعها على جميع البنوك العاملة في الأردن والمدرجة في بورصة عمان. وقد أظهرت النتائج وجود كافة مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة لدى البنوك الأردنية في ظل جائحة كورونا والتي تم دراستها وعددها (١٦) مشكلة. والتي كان من أبرزها إعاقة الإغلاقات الحكومية في ظل جائحة كورونا لأنشطة التصدير، ووجود انعكاسات سلبية على التجارة بين الدول، وإغلاق بعض الدول لحدودها في ظل جائحة كورونا مما أدى لانخفاض الصادرات.

كما تبين من النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك مختلفة الحجم (كبير/ متوسط/ وصغير) في مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة في ظل جائحة كورونا عدا مشكلة تأثير إغلاق الحدود على تأخير وصول مستندات الشحن للمستوردين وتأخر تسديد مبالغها. وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك مختلفة النوع (إسلامي/ وتقليدي) في مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة في ظل الجائحة.

الكلمات المفتاحية: الاعتمادات المستندية الواردة، البنوك الأردنية، جائحة كورونا (Covid-19).

١. المقدمة

١,١ الإطار النظري والدراسات السابقة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من نتائج الواقع الفعلي لأثار جائحة كورونا على الصادرات الأردنية. أن المتتبع لشأن الصادرات الأردنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، وبالاتناد الى البيانات المدرجة على الموقع الرسمي الإلكتروني للبنك المركزي، يستطيع أن يلاحظ نموا ملحوظا في الصادرات الأردنية في عام ٢٠١٩ مقارنة بالعام ٢٠١٨، بواقع ٣١٧,٤ مليون دينار (بنسبة بلغت ٦,٨٪)، مقارنة مع نمو متواضع في الصادرات لعام ٢٠٢٠ مقارنة بالصادرات لعام ٢٠١٩ بلغ ٥٢,٣ مليون دينار (بنسبة بلغت ١٪). أن الزيادة الأخيرة ومع أنها ضئيلة نسبياً، فقد تعزى لزيادة الصادرات الوطنية من المعقمات والقفازات والكمادات لسد النقص في السوق العالمي من هذه المواد والحد من انتشار وباء كورونا، كما يشير (الحموري ٢٠٢٠). مما يثير تساؤلاً جدياً حول أثر الجائحة على قدرة الدول على التصدير، خاصة وأن بعض الدول قامت بإغلاق أسواقها أمام التصدير خوفاً من الأزمة الصحية الناتجة عن تلك الجائحة، علاوة على فرض البعض الآخر شروطاً صارمة على عملية التصدير مما قد يعيق المنافسة في الأسواق الخارجية.

وباعتبار أن الاقتصاد الأردني هو أحد الاقتصادات النامية والذي يحاول جاهدا الصمود أمام الجائحة، والتي من الممكن أن تكون قد أثرت على كل من اقتصاد الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وخاصة في عمليات التصدير، فقد جاءت هذه الدراسة لمحاولة تحديد مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة المتعلقة بعمليات التصدير التي تواجه البنوك الأردنية في ظل الجائحة، والتي بدأت خلال عام ٢٠٢٠ وما زالت مستمرة، وذلك نظراً للأهمية البالغة لدور البنوك الأردنية في تشجيع عمليات التصدير ومساندة المصدرين ومساعدتهم في تحصيل أثمان البضائع عن طريق الاعتمادات المستندية الوارد (ظاهر وسعادة، ٢٠١٩).

إن التعرف على مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة لدى البنوك الأردنية في ظل هذه الظروف السائدة سوف يساعد على جلب انتباه مدراء البنوك والمهتمين بعمليات التصدير لهذه المشكلات، ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة للتغلب عليها في ظل هذه الجائحة التي تجتاح العالم وتؤثر على اقتصادياته إلى أمد غير معلوم.

كما أنه سيكون من المفيد معرفة فيما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الأردنية ذات الأحجام المختلفة (كبير، متوسط، أو صغير) فيما يتعلق بمشكلات الاعتمادات المستندية الواردة في ظل الجائحة، حيث أن من المحتمل أن تكون البنوك كبيرة الحجم قادرة على التغلب على بعض من هذه المشكلات التي لا تستطيع البنوك صغيرة الحجم تحمّلها.

وبنفس السياق، فقد يكون من المفيد معرفة فيما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الأردنية الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بمشكلات الاعتمادات المستندية الواردة في ظل الجائحة، حيث من المتوقع أن تكون إجراءات البنوك الإسلامية مختلفة نسبياً عن إجراءات البنوك التقليدية في هذا المجال.

وبهذا تلخص مشكلة الدراسة في التعرف على مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة لدى البنوك الأردنية (إن وجدت) في ظل الجائحة واقتراح الحلول المناسبة بشأنها. كما سيتم اختبار مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك ذات الأحجام المختلفة مصنفة الى ثلاثة مستويات (كبير، متوسط، أو صغير)، وكذلك معرفة فيما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الأردنية الإسلامية من جهة والتقليدية من جهة أخرى فيما يتعلق بمشكلات الاعتمادات المستندية الواردة في ظل ظروف الجائحة السائدة.

يتكون باقي الدراسة من الأجزاء التالية: في الجزء الثاني يتم مناقشة الأدبيات ذات العلاقة. وفي الجزء الثالث يتم تقديم فرضيات الدراسة. وفي الجزء الرابع يتم بيان أساليب التحليل المستخدمة. أما الجزء الخامس فيناقش نتائج التحليل، ونهني الدراسة بالخلاصة والتوصيات وتمثل الجزء السادس.

على الرغم من حداثة موضوع الدراسة وارتباطه بجائحة ذات طبيعة استثنائية من حيث عدم القدرة على التنبؤ بوقوعها بدءاً، إلى مدة استمرارها ومن ثم تداعياتها على الاقتصاديات المختلفة المتقدمة منها والنامية على حد سواء، إلا أن الأدبيات ذات العلاقة غنية بالدراسات التي تناولت الاعتمادات المستندية الواردة محلياً وكذلك دولياً.

أجرى ظاهر وآخرون (٢٠٠٨) دراسة أخرى لمعرفة مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة لدى البنوك الأردنية، والتعرف على علاقة هذه المشكلات بحجم البنك (كبير، متوسط، وصغير)، هذا بالإضافة إلى التعرف على علاقة هذه المشكلات بنوع البنك (إسلامي / وغير إسلامي). وقد أظهرت النتائج وجود خمس مشكلات في الاعتمادات المستندية الواردة تتمثل في: عدم معرفة العميل بالأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية، وعدم وجود نظام آلي متكامل للاعتمادات المستندية الواردة، وصعوبة تحضير المستندات المطلوبة من قبل العملاء، وعدم فهم العملاء للغة الإنجليزية وهي اللغة الرئيسية المستعملة في الاعتمادات الواردة، ووجود أخطاء في المستندات المطلوبة للاعتماد.

كما تبين وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك مختلفة الحجم في خمس مشكلات فقط من أصل ٢٢ مشكلة مقترحة، وكذلك وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الإسلامية وغير الإسلامية في مشكلة واحدة فقط.

كما قام العقدة وآخرون (٢٠١٠) بإجراء دراسة تهدف إلى بيان مخاطر الاعتمادات التي تتعرض لها البنوك التجارية الأردنية وأثر النشرة رقم (٦٠٠) من الأصول والأعراف والموحدة للاعتمادات في إدارة هذه المخاطر. ولهذه الغاية فقد تم توزيع ٤٦ استبانة على العاملين في أقسام الاعتمادات المستندية لدى البنوك التجارية الأردنية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أدلة إحصائية على أن النشرة ٦٠٠ من الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات قد أدت إلى تخفيض المخاطر السياسية ومخاطر السمعة ومخاطر الاحتيال. كما تبين أن النشرة ليس لها تأثير على تخفيض المخاطر القانونية ومخاطر الائتمان والمخاطر السوقية. أما بالنسبة للمخاطر التشغيلية فقد أظهرت الدراسة وجود أدلة إحصائية على أنها ليست ضمن المخاطر التي تواجهها البنوك نتيجة لفتح الاعتماد.

وفي دراسة أجراها Al-Rawashdeh et al., (2013) لتتبع العوامل المؤثرة في منح التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك التجارية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة- الأردن، فقد تبين أن: دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية، والحوافز لكل من يساهم في تحصيل الائتمان، والسمعة المالية للعميل، هي من أهم العوامل الواجب على الإدارات المصرفية مراعاتها قبل منح التسهيلات المصرفية.

وفي دراسة قام بها حمزة الشيخ معتمصم (٢٠١٤) حول دور الاعتمادات المستندة في تقليل مخاطر التجارة الخارجية لدى المصارف التجارية العاملة في السودان، وذلك من خلال الالتزام بالضوابط والإجراءات الصحيحة للاعتمادات المستندية والتعرف على أهمية التقيد بالأعراف الدولية للاعتمادات المستندية ومدى تطبيقها وأهمية الوعي المصرفي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية. فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: إن أغلب المصدرين والمستوردين غير دقيقين فيما يخص التعامل بالاعتمادات المستندية مما يزيد من مخاطر التجارة الخارجية. إضافة إلى أن الاختيار الصحيح لمستندات الشحن يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية. وأن الاعتمادات المستندية تواجه صعوبات كبيرة في الدفع لضيق شبكة المراسلين وتذبذب أسعار الصرف ومشاكل التغطيات مما أدى إلى إحجام عدد كبير من البنوك الأوروبية عن التعامل مع السودان في مجال التجارة الخارجية.

أما دراسة Bouguerra & Bellaouar (2015) فتهدف إلى تحديد أهم الصعوبات التي تواجه البنوك الأردنية في التعامل مع الاعتمادات المستندية الصادرة. وبشكل عام، فقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود صعوبات تواجه البنوك الأردنية بخصوص الاعتمادات المستندية الصادرة، ومن أهمها: عدم قدرة العميل على تعبئة نموذج الاعتماد، عدم معرفة العميل بالقواعد والأعراف الدولية المتعلقة بالاعتمادات المستندية، ضعف العميل باللغة الإنجليزية وهي اللغة الرئيسية التي يتم التعامل بها في الاعتمادات المستندية، عدم مطابقة مستندات الاعتماد مع شروط فتح الاعتماد، والتأخر باستلام المستندات لما بعد تاريخ انتهاء الاعتماد. كما توصلت الدراسة إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الأردنية في الصعوبات التي تواجهها فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية الصادرة. وأن هذا الاختلاف قد يعزى إلى أي من: حجم البنك، درجة استخدام التكنولوجيا في البنك، وحجم الاعتمادات المستندية الصادرة.

كما أجرت بوقرة (٢٠١٧) دراسة حول العوامل المؤثرة في صعوبات الاعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر البنوك العاملة في الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات الاعتمادات المستندية الصادرة التي تواجهها البنوك العاملة في الأردن من جهة وبين المتغيرين: حجم إيرادات الاعتمادات المستندية الصادرة لدى البنك والتغير في سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدينار الليبي من جهة ثانية. كما تبين أن صعوبات الاعتمادات الصادرة تتمثل في انخفاض قيمة البضاعة في الاعتماد المحول إلى مستفيد آخر عن قيمتها في الاعتماد الأصلي.

وفي ذات السياق، فقد قام Ermakov et al. (2018) بتحليل ممارسات استخدام خطابات الاعتماد المستندية في التجارة الخارجية، وتحديد بدائل فعالة لتحسين طرق مدفوعات خطاب الاعتماد (L/C) للمستوردين والمصدرين. وقد توصلت الدراسة إلى أن خطابات الاعتمادات تعتبر الأكثر استخدامًا في معاملات التجارة الخارجية. كما بينت الدراسة أنه على عكس البلدان ذات الأسواق المالية المتقدمة، فإن حصة المدفوعات باستخدام خطابات الاعتماد صغيرة نوعًا ما في روسيا، إذ تبلغ حوالي ١٥٪ فقط من إجمالي حجم معاملات الدفع في النظام المصرفي. ومع ذلك، تستخلص الدراسة بأنه على مدى السنوات الخمس الأخيرة لها، أن حجم المدفوعات من خلال استخدام خطابات الاعتماد قد تضاعف.

وحيث أجبرت الجائحة الحالية العديد من بلدان العالم على التوقف عن أنشطتها التجارية لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي، فقد قام الباحثان (Turguttopbas & Kucuker, 2020) بدراسة أثر جائحة كورونا على تأمين اعتمادات التصدير كأداة تمويل للتجارة الخارجية على الصادرات. وفي سبيل ذلك، قام الباحثان بإجراء تحليل لبيانات ٢٧ دولة عضو في اتحاد بيرن (الاتحاد العالمي الرائد في صناعة ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار). وتشير نتائج الدراسة إلى أن شركات التأمين العامة ومن خلال خططها المقدمة لتأمين اعتمادات التصدير، تستطيع أن تخفف من الآثار الضارة للجائحة على التجارة الدولية. وخلاف ذلك، فإن مخاطر التخلف عن سداد ائتمان الاعتمادات قد تخلق ضغطًا على المصدرين في جميع أنحاء العالم لتنفيذ المعاملات في المستقبل القريب.

وفي دراسة حديثة تناولت الواقع الأردني من قبل الباحثين (Al-Amaren et al. (2020) حول المخاطر والتعويض في خطاب الاعتماد الإسلامي والتقليدي، فقد تم التوصل إلى أن المخاطر المتعلقة بالسلع، مخاطر الاحتيال، مخاطر إهمال البنك، المخاطر المتعلقة بالمستندات، ومخاطر الدولة هي من بين أبرز المخاطر التي يواجهها التجار والبنوك الأردنية. علاوة على أن مخاطر المستندات والبضائع قد كانت من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك الأردنية وبالذات الإسلامية منها في معاملات خطاب الاعتماد. ويخلص الباحثون إلى أنه، حتى لو تعامل البنك مع المستندات وليس مع البضائع، فإن مخاطر عدم الامتثال للوثائق مع البضائع ستؤثر بالتأكيد على البنك. وذلك لأن البنك سيفقد ضمانًا مهمًا للغاية وهو البضائع.

٢. الطريقة والإجراءات

٢,١ صياغة الفرضيات

تسهم هذه الدراسة في تطوير المعرفة بخصوص الأثر المحتمل لجائحة كورونا على الاعتمادات المستندية الواردة في البيئة الاقتصادية الأردنية (إن وجدت) ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة بشأنها، وذلك من خلال تطوير الفرضيات العدمية التالية:

لا توجد مشكلات للاعتمادات المستندية الواردة (اعتمادات التصدير) لدى البنوك الأردنية في ظل جائحة كورونا.

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الأردنية ذات الأحجام المختلفة (كبير، أو متوسط، أو صغير) فيما يتعلق بمشكلات الاعتمادات المستندية الواردة (اعتمادات التصدير) في ظل جائحة كورونا.

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الأردنية الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بمشكلات الاعتمادات المستندية الواردة في ظل جائحة كورونا.

٢,٢ صياغة الاستبانة

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة اعتمادا على بحث ظاهر وآخرون (٢٠٠٨). ومن ثم تم عرضها على خبراء ومدراء تنفيذيين في الاعتمادات المستندية الواردة في الإدارة الرئيسية لدى أحد أهم البنوك الأردنية وأوسعها انتشارًا، وثاني أكبر بنك من حيث حجم الأصول والقيمة السوقية ليقوم بتنقيحها. ومن ثم تم توزيعها على جميع البنوك العاملة في

الأردن والمدرجة في بورصة عمان. وقد أمكن حصر (١٦) عشر مشكلة مبدئية مذكورة في الجدول رقم (١)، والتي تم تضمينها في استبانة الدراسة. وعند التحليل سوف يتم الإشارة إلى هذه المشكلات عن طريق الأرقام المحاذية لها في الجدول (١).

جدول (١): مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة المبدئية لدى البنوك الأردنية في ظل جائحة كورونا

الرقم	المتغيرات	رقم الفقرة	الفقرة (المشكلة)
١	القوانين والأعراف والمعايير والمؤثرات الدولية	١	أثرت جائحة كورونا سلباً على حجم اعتمادات التصدير
		٢	يؤثر تذبذب أسعار العملة سلباً على اعتمادات التصدير في ظل جائحة كورونا
		٣	أثر إغلاق الحدود في ظل جائحة كورونا على تأخير وصول مستندات الشحن للمستوردين وتأخر تسديد قيمتها
		٤	وجود انعكاسات سلبية على التجارة بين الدول نتيجة جائحة كورونا
		٥	أدت قوانين بعض الدول في أولوية تسديد مستندات اعتمادات الاستيراد إلى تأخير تسديد مستندات اعتمادات التصدير
		٦	زاد طلب البنوك المراسلة مستندات ووضع شروط إضافية على اعتمادات التصدير في صعوبة تحضير وتقديم هذه المستندات من قبل المصدّرين
		٧	عدم تحديث التشريعات الحكومية لمساعدة المصدّرين في ظل جائحة كورونا
٢	القوانين والمتغيرات المحلية	٨	إعاقة الإغلاقات الحكومية في ظل جائحة كورونا أنشطة التصدير
		٩	يتطلب إصدار بعض مستندات اعتمادات التصدير المطلوبة من الجهات الحكومية مثل شهادة الصحة والتحليل وقتاً أطول في ضوء الإغلاقات الحكومية نتيجة جائحة كورونا مما يؤثر سلباً على التصدير
		١٠	تتسبب القيود المفروضة على شركات الشحن في ظل جائحة كورونا تأخير في إصدار بوالص الشحن
		١١	ارتفاع تكاليف النقل والتأمين نتيجة جائحة كورونا
٣	التكاليف	١٢	تعيق زيادة رسوم الإنتاج والتصدير نتيجة جائحة كورونا المنافسة في الأسواق الخارجية
		١٣	أدت إعادة الهيكلة الإدارية لموظفي البنوك نتيجة تراجع إيراداتها في ظل جائحة كورونا إلى خسارة بعض الخبرات العلمية والعملية
٤	الخبرة والكفاءة	١٤	عدم معرفة المصدّرين لما يجد من قوانين في بلد المستورد في ظل جائحة كورونا
		١٥	إغلاق بعض الدول لأسواقها أمام التصدير نتيجة جائحة كورونا
٥	الصحية	١٦	أدى إغلاق بعض الدول لحدودها في ظل جائحة كورونا لانخفاض الصادرات

٢,٣ مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك العاملة في الأردن والمدرجة في بورصة عمان وعددها (١٥) بنكاً. أما عينة الدراسة فتتكون من (١٣) بنكاً، حيث رفض بنكان التعاون بتعبئة الاستبانة بسبب سياسات الإدارة العامة لهذين البنكين والتي قد تكون مرتبطة بظروف الجائحة. وقد تم استلام ما مجموعه (٩٤) استبانة بعد أن تم تعبئتها من قبل قسم الاعتمادات المستندية الواردة إما يدوياً أو إلكترونياً، موزعة على البنوك العينة وكما يظهر في الجدول (٢).^٢

جدول (٢): البنوك عينة الدراسة والتي تم توزيع الاستبانات عليها واستردادها منها يدوياً أو إلكترونياً

الرقم	اسم البنك	عدد الاستبانات الموزعة والمستردة
١	العربي	١٠
٢	الإسلامي الأردني	٧

٣	الإسكان	١٦
٤	الأردني الكويتي	٩
٥	صفوة الإسلامي	١٠
٦	الأهلي الأردني	٤
٧	الاتحاد	٣
٨	الأردن	١٥
٩	التجاري الأردني	٤
١٠	القاهرة / عمان	٤
١١	كابيتال بنك	٥
١٢	سوسيته جنرال	٣
١٣	المؤسسة العربية المصرفية	٤
	المجموع	٩٤

وقد طلب من كل فرد في العينة تقييم كل مشكلة محتملة في الاعتمادات المستندية الواردة وإبداء رأيه طبقاً لمقياس ليكرت، حيث أعطيت (١) درجة واحدة لإجابة غير موافق بشدة، بمعنى أن المشكلة لا تحدث إطلاقاً، بينما أعطيت (٢) درجتان لإجابة غير موافق، بمعنى أن المشكلة تحدث نادراً، أما (٣) ثلاث درجات فقد أعطيت لإجابة محايد، بمعنى أن المشكلة قد تحدث أحياناً، وأعطيت (٤) أربع درجات لإجابة موافق، بمعنى أن المشكلة تحدث غالباً، وأعطيت (٥) خمس درجات لإجابة موافق بشدة، وهذا يعني أن المشكلة تحدث دائماً.

واعتبر إجمالي أصول البنك لسنة ٢٠١٩، وهي السنة التي كانت فيها التقارير المالية للبنوك منشورة عند بدء الدراسة مقياساً لحجم البنك. وتم تصنيف البنوك التي بلغ مجموع أصولها أكثر من (٤) مليار دينار بالكبيرة وعددها (٤) بنوك، ومن الأمثلة عليها البنك العربي وبنك الإسكان، أما البنوك التي بلغ مجموع أصولها ما بين (٢) مليار دينار وأقل من (٤) مليار دينار فقد تم تصنيفها بالحجم المتوسط وعددها (٥) بنوك، ومن الأمثلة عليها بنك القاهرة/عمان والبنك الأهلي الأردني. وأخيراً البنوك التي بلغ مجموع أصولها أقل من (٢) مليار دينار فقد تم تصنيفها بالحجم الصغير وعددها (٤) بنوك، ومن الأمثلة عليها بنك صفوة الإسلامي والبنك التجاري الأردني^٣.

ويلخص الجدول (٣) حجم البنوك في عينة الدراسة ومجموع عدد الاستبانات المستردة منها.

جدول (٣): حجم البنوك في عينة الدراسة ومجموع عدد الاستبانات المستردة منها

إجمالي الأصول	ترتيب حجم البنك	عدد البنوك المشاركة	مجموع عدد الاستبانات المستردة
أكبر من ٤ مليار	كبير	٤	٣٦
٢ مليار إلى أقل من ٤ مليار	متوسط	٥	٣٧
أقل من ٢ مليار	صغير	٤	٢١

يتبين من الجدول (٣) أن عدد البنوك ذات الحجم الكبير في عينة الدراسة قد بلغ (٤)، وأن مجموع عدد الاستبانات المستردة من هذه الفئة (٣٦) استبانة. ويظهر الجدول أن البنوك ذات الحجم المتوسط في عينة الدراسة وعددها (٥)، وقد بلغ مجموع عدد الاستبانات المستردة من هذه الفئة (٣٧) استبانة. وأخيراً يظهر الجدول أن البنوك صغيرة الحجم في عينة الدراسة وعددها (٤)، وقد بلغ مجموع عدد الاستبانات المستردة من هذه الفئة (٢١) استبانة.

أما من حيث نوع البنك فقد تم تصنيف البنوك إلى بنوك إسلامية وبنوك تقليدية (باقي البنوك غير الإسلامية)، باعتبار احتمالية أن تكون إجراءات الاعتمادات المستندية الواردة مختلفة بينهما، وبالتالي قد تواجه هذه البنوك مختلفة التصنيف مشكلات مختلفة في الاعتمادات المستندية الواردة. ويتبين من عينة الدراسة أن هناك بنكين إسلاميين فقط يتوفر لهما البيانات اللازمة للدراسة، وهما: البنك الإسلامي الأردني وبنك صفوة الإسلامي. أما بقية البنوك في عينة الدراسة وعددها (١١) بنوك، فقد تم تصنيفها كبنوك تقليدية.

وبغرض استخراج النتائج من البيانات التي تم جمعها من الاستبانات الموزعة فقد تم استخدام الأساليب إحصائية التالية:

- اختبار المصدقية ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha).
 - الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وأدنى وأعلى قيمة).
 - اختبار ((t-test)(One-Sample) لبيان مدى وجود مشكلات في الاعتمادات المستندية الواردة لدى البنوك الأردنية في ظل الجائحة.
 - اختبار كروسكال واليس (Kruskal-Wallis) لبيان مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة لدى البنوك الأردنية مختلفة الحجم (كبير/ متوسط / صغير) في ظل الجائحة.
 - اختبار مان ويتني (Mann-Whitney U test) لبيان مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة لدى البنوك الأردنية مختلفة النوع (إسلامية / تقليدية) في ظل الجائحة.
- وتم تصميم استبانة أولية تبين مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة المحتملة لدى البنوك الأردنية في ظل جائحة كورونا، وعرضها على خبراء في الاعتمادات المستندية في بعض البنوك الأردنية، وبعد تنقيحها تم توزيعها على البنوك المختلفة وتم استعادة ما مجموعه (٩٤) استبانة وتمثل كافة الاستبانات الموزعة أي بنسبة استجابة (١٠٠٪). وتجدر الإشارة بأن بنكين من البنوك الأردنية قد اعتذرا عن التعاون مع الباحثين قبل توزيع الاستبانات بحجة أن تلك هي سياسة الإدارة العليا لهذين البنكين.

وحيث أن عدد مفردات العينة قد بلغ (٩٤) مفردة، وهذا يفوق ثلاث مرات الحد الفاصل إحصائيا بين الحجم الصغير والحجم الكبير من المفردات وهو (٣٠) مفردة، ففي هذه الحالة يمكن افتراض أن التوزيع الإحصائي لبيانات الدراسة يقترب من التوزيع الطبيعي كما يشير إلى ذلك كل من (المنيزل، ٢٠٠٠)، وكذلك (Cooksey, 2014; Zikmund, 2000)، وعليه يمكن استعمال one-sample (t-test) لبيان مدى وجود مشكلات في الاعتمادات المستندية الواردة لدى البنوك الأردنية في ظل جائحة كورونا.

ولاختبار مدى مصداقية نتائج الاستبانة والارتباط بين أسئلتها المختلفة، فقد تم اعتماد معامل ارتباط ألفا كرونباخ، وتبين أن قيمة معامل ألفا تعادل ٨٦,٣٪. وهذه تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا وقدرها ٦٠٪ طبقا لما تؤكد (Sekaran, ٢٠٠٣). وهذا يعني أنه لو قمنا بتوزيع الاستبانة على عينة أخرى غير التي تم اختيارها في هذه الدراسة وفي أوقات مختلفة فان هنالك احتمالا نسبته ٨٦,٣٪ أن نحصل تقريبا على نفس النتائج لهذه الدراسة.

٣. نتائج الدراسة ومناقشتها

وفي هذا الجزء من الدراسة، يتم عرض نتائج التحليل للفرضيات وفقا للتسلسل المشار اليه أعلاه وذلك للتعرف على مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة لدى البنوك الأردنية (إن وجدت) في ظل ظروف الجائحة السائدة، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة بشأنها. وللأهمية نشر هنا إلى أنه لم يستطع الباحثون في هذه الدراسة من العثور على أية أبحاث منشورة تدرس أثر جائحة كورونا على الاعتمادات المستندية الواردة، لذلك تعذر إجراء مقارنات مباشرة لنتائجها مع نتائج الدراسات الأخرى.

❖ الفرضية العدمية الأولى

لا توجد مشكلات للاعتمادات المستندية الواردة لدى البنوك الأردنية في ظل جائحة كورونا.

حيث إن عدد مفردات العينة هو (٩٤) مفردة، وهو أعلى بكثير من الحد المطلوب إحصائيا وهو (٣٠) مفردة لاستعمال الاختبارات المعلمية، فهنا يمكن استخدام one-sample (t-test) لفحص الفرضية العدمية الأولى (Cooksey).

٢٠١٤

يبين الجدول (٤) البيانات الوصفية لمشكلات الاعتمادات المستندية الواردة المبدئية لدى البنوك الأردنية في ظل جائحة كورونا، وترتيب الأهمية بناء على المتوسط وأدنى وأعلى إجابة وقيمة (t) المحسوبة.

جدول (٤): البيانات الوصفية لمشكلات الاعتمادات المستندية الواردة (اعتمادات التصدير) لدى البنوك الأردنية في ظل جائحة كورونا وقيمة (t) المحسوبة

الرقم	المتغيرات	رقم الفقرة	الفقرة (المشكلة)	Mean	Std.Dev.	ترتيب الأهمية	Min	Max	(t) المحسوبة
١	القوانين والأعراف والمعايير والمؤثرات الدولية	١	أثرت جائحة كورونا سلباً على حجم اعتمادات التصدير	٣,٩٤	٠,٨٢	٤	١	٥	*١٠,٩٧
		٢	يؤثر تذبذب أسعار العملة سلباً على اعتمادات التصدير في ظل جائحة كورونا	٣,٥٦	٠,٨٦	١٢	٢	٥	*٦,٣٤
		٣	أثر إغلاق الحدود في ظل جائحة كورونا على تأخير وصول مستندات الشحن للمستوردين وتأخر تسديد قيمتها	٣,٦٦	١,٠٨	١٣	١	٥	*٥,٩٠
		٤	وجود انعكاسات سلبية على التجارة بين الدول نتيجة جائحة كورونا	٤,٠١	٠,٨٤	٣	١	٥	*١١,٥٥
		٥	أدت قوانين بعض الدول في أولوية تسديد مستندات اعتمادات الاستيراد الى تأخير تسديد مستندات اعتمادات التصدير	٣,٣٣	٠,٩٩	١٥	١	٥	*٣,٣٩
		٦	زاد طلب البنوك المراسلة مستندات ووضع شروط إضافية على اعتمادات التصدير في صعوبة تحضير وتقديم هذه المستندات من قبل المصدّرين	٣,٣١	١,٠٩	١٦	١	٥	*٢,٧٥
		٧	عدم تحديث التشريعات الحكومية لمساعدة المصدّرين في ظل جائحة كورونا	٣,٨٥	٠,٨٥	٦	٢	٥	*٩,٦٦

٨	إعاقه الإغلاقات الحكومية في ظل جائحة كورونا أنشطة التصدير	٤,١٠	٠,٨٩	١	١	٥	١١,٩٠*
		٣,٨٥	٠,٨٧	٧	١	٥	٩,٣٨*
		٣,٧٣	٠,٩٧	١١	١	٥	٧,٣٠*
		٣,٨٢	٠,٧٤	٥	٢	٥	١٠,٦٣*
٩	يتطلب إصدار بعض مستندات اعتمادات التصدير المطلوبة من الجهات الحكومية مثل شهادة الصحة والتحليل وقتاً أطول في ضوء الإغلاقات الحكومية نتيجة جائحة كورونا مما يؤثر سلباً على التصدير	٣,٨٥	٠,٨٧	٧	١	٥	٩,٣٨*
		٣,٧٣	٠,٩٧	١١	١	٥	٧,٣٠*
١٠	تتسبب القيود المفروضة على شركات الشحن في ظل جائحة كورونا تأخير في إصدار بوالص الشحن	٣,٧٣	٠,٩٧	١١	١	٥	٧,٣٠*
		٣,٨٢	٠,٧٤	٥	٢	٥	١٠,٦٣*
١١	إرتفاع تكاليف النقل والتأمين نتيجة جائحة كورونا	٣,٨٢	٠,٧٤	٥	٢	٥	١٠,٦٣*
		٣,٥١	٠,٩٤	١٤	٢	٥	٥,٢٣*
١٢	تعيق زيادة رسوم الإنتاج والتصدير نتيجة جائحة كورونا المنافسة في الأسواق الخارجية	٣,٥١	٠,٩٤	١٤	٢	٥	٥,٢٣*
		٣,٨٠	٠,٩٥	١٠	١	٥	٨,٠٨*
١٣	أدت إعادة الهيكلة الإدارية لموظفي البنوك نتيجة تراجع إيراداتها في ظل جائحة كورونا الى خسارة بعض الخبرات العلمية والعملية	٣,٨٠	٠,٩٥	١٠	١	٥	٨,٠٨*
		٣,٧٠	٠,٧٤	٨	٢	٥	٩,١٣*
١٤	عدم معرفة المصدّرين لما يجد من قوانين في بلد المستورد في ظل جائحة كورونا	٣,٧٠	٠,٧٤	٨	٢	٥	٩,١٣*

٥	الصحية	١٥	إغلاق بعض الدول لأسواقها أمام التصدير نتيجة جائحة كورونا					
			٣,٨٦	٠,٩٣	٩	١	٥	*٨,٢٥
٥	الصحية	١٦	أدى إغلاق بعض الدول لحدودها في ظل جائحة كورونا لانخفاض الصادرات					
			٤,٠٣	٠,٩٠	٢	١	٥	*١١

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪.

يتبين من الجدول (٤) أن كافة مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة المبدئية لدى البنوك الأردنية في ظل الجائحة هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ وذلك بمقارنة قيمة (t) المحسوبة بقيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ٥٪ والبالغة ١,٩٩ عند درجات حرية (٩٣).

كما يظهر من الجدول رقم (٤) أن أعلى متوسط للإجابات على وجود مشكلات في الاعتمادات المستندية الواردة لدى البنوك الأردنية في ظل جائحة كورونا قد بلغ (٤,١٠) ويتعلق بالمشكلة رقم (٨) وهي إعاقه الإغلاقات الحكومية في ظل الجائحة أنشطة التصدير وهي متعلقة بمحور القوانين والمتغيرات المحلية. ويلى ذلك متوسط الإجابات على المشكلة رقم (١٦) والذي بلغ (٤,٠٣) والتي تقول بأنه أدى إغلاق بعض الدول لحدودها في ظل الجائحة لانخفاض الصادرات وهي متعلقة بالمحور الصحي.

والجدير بالذكر أن كافة مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة المبدئية لدى البنوك الأردنية في ظل الجائحة هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٩٪ وذلك بمقارنة قيمة (t) المحسوبة بقيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ١٪ والبالغة ٢,٦٣ عند درجات حرية (٩٣)، الأمر الذي يعزز الثقة بأن تحكيم الاستبانة ميدانيا من الخبراء ذوي العلاقة قد آتى أكله.

ولغايات المقارنة مع الدراسات السابقة، تجدر الإشارة الى أن نتائج هذه الدراسة تتشابه جزئيا مع نتائج دراسة (ظاهر وآخرون، ٢٠٠٨). فمثلا مشكلة صعوبة تحضير المستندات المطلوبة من قبل المصدرين (المشكلة رقم ٦ في الدراسة الحالية). كما تتشابه مشكلة تذبذب أسعار الصرف (المشكلة رقم ٢) في الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (معتمصم، ٢٠١٤). أما بقية المشكلات المبحوثة في الدراسة فهي ناتجة عن جائحة كورونا وبالتالي لم يتم بحثها قبل الجائحة وعليه لا يوجد مجال لمقارنة نتائج مشكلات الاعتمادات الواردة في الدراسة الحالية بعد الجائحة مع مشكلات الاعتمادات الواردة قبل الجائحة.

أما فيما يتعلق بتشتت الإجابات على مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة المبدئية لدى البنوك الأردنية في ظل جائحة كورونا، فقد بلغ أدنى تشتت مقاسا بالانحراف المعياري للإجابات (٠,٧٤). وذلك لكل من المشكلتين: رقم (١١) وهي ارتفاع تكاليف النقل والتأمين نتيجة الجائحة، ورقم (١٤) وهي عدم معرفة المصدرين لما يجد من قوانين في بلد المستورد في ظل الجائحة. ويدل هذا التشتت المنخفض في الإجابات على الاتفاق العام للمستجيبين على وجود هذه المشكلات. في حين بلغ أعلى تشتت مقاسا بالانحراف المعياري للإجابات (١,٠٩). وهو متعلق بالمشكلة رقم (٦) والتي تقول بأنه زاد طلب البنوك المراسلة للمستندات ووضع شروط إضافية على اعتمادات التصدير مما أدى إلى صعوبة تحضير وتقديم هذه المستندات من قبل المصدرين. وهذه المشكلة متعلقة بمحور القوانين والأعراف والمعايير والمؤثرات الدولية، ويعني التشتت العالي في الإجابات على وجود اختلاف بين المستجيبين بالنسبة لهذه المشكلة بالرغم من أهميتها إحصائية.

مما سبق نستطيع استنتاج رفض الفرضية العدمية الأولى القائلة بأنه لا توجد مشكلات للاعتمادات المستندية الواردة لدى البنوك الأردنية في ظل الجائحة، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد مشكلات للاعتمادات المستندية الواردة لدى البنوك الأردنية في ظل جائحة كورونا عند مستوى ثقة ٩٥٪. وهذه المشكلات هي كافة المشكلات المذكورة في جدول رقم (٤) ومن أهمها مشكلة رقم (٨) وهي إعاقه الإغلاقات الحكومية في ظل جائحة كورونا أنشطة التصدير. ومشكلة رقم (١٦) والمتضمنة أن إغلاق بعض الدول لحدودها في ظل جائحة كورونا قد أدى لانخفاض الصادرات. ومشكلة رقم (٤) وهي وجود انعكاسات سلبية على التجارة بين الدول نتيجة جائحة كورونا. وكذلك مشكلة رقم (١) وهي أن الجائحة قد أثرت سلباً على حجم اعتمادات التصدير.

❖ الفرضية العدمية الثانية

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الأردنية ذات الأحجام المختلفة (كبير، أو متوسط، أو صغير) فيما يتعلق بمشكلات الاعتمادات المستندية الواردة (اعتمادات التصدير) في ظل جائحة كورونا.

ونظرا لأن مجموع الإجابات المتعلقة بالبنوك ذات الحجم الصغير تعادل (٢١) إجابة فقط وكما تم الإشارة إليه في الجدول رقم (٣)، وهذا لا يحقق الحد الأدنى للإجابات التي تعتبر فيها بأنها تتبع التوزيع الطبيعي وهو ٣٠ إجابة، فإنه يجب استعمال أحد الاختبارات غير المعلمية في هذه الحالة. وقد تم استعمال اختبار كروسكال-واليس Kruskal-Wallis test (K-W).

تدل قيمة اختبار (K-W) ذات الدلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ على اختلاف أثر المشكلة المحددة ولكل فقرة من فقرات الاستبانة طبقا لاختلاف حجم البنك. بمعنى أنه إذا كانت قيمة اختبار (K-W) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (٥,٦٣١) عند مستوى ثقة ٩٥٪ فإنه يتم رفض الفرضية العدمية الثانية وقبول الفرضية البديلة. يوضح الجدول (٥) الوصف الإحصائي لإجابات عينة الدراسة للأحجام المختلفة من البنوك وقيمة اختبار (K-W).

جدول (٥): الوصف الإحصائي لإجابات عينة الدراسة للأحجام المختلفة من البنوك وقيمة اختبار (K-W)

رقم الفقرة	متوسط الإجابات طبقا لحجم البنك			الانحراف المعياري للإجابات طبقا لحجم البنك			K-W test
	صغير	متوسط	كبير	صغير	متوسط	كبير	
١	٣,٨٦	٣,٩٧	٣,٩٤	٠,٦٤	٠,٧٥	٠,٩٧	٠,٨٣٩
٢	٣,٣٨	٣,٧٠	٢,٥٣	٠,٩٠	٠,٨٣	٠,٨٣	٢,٢٨٨
٣	٣,١٠	٣,٨١	٣,٨٣	١,٢٣	١,٨٧	٠,٨٣	٦,٠٣٨ *
٤	٣,٧٦	٤,١١	٤,٠٦	٠,٨٧	٠,٨٩	٠,٧٤	٢,٩٦١
٥	٣,٤٨	٣,١١	٣,٤٧	١,٠٥	١,٠٣	٠,٦٩	١,٨٨٢
٦	٣,٥٠	٣,١١	٣,٤٢	٠,٨٥	١,١٦	١,١٢	١,٨٨١
٧	٣,٧١	٣,٨١	٣,٩٧	٠,٧٠	٠,٩٠	٠,٨٧	١,٥٨٦
٨	٣,٩١	٤,١٦	٤,١٤	٠,٨٧	٠,٧٢	١,٠٣	٢,٠٥١
٩	٣,٦٧	٣,٨٩	٣,٩٢	٠,٧٨	٠,٨٦	٠,٩٢	٢,٢٧٨
١٠	٣,٨٦	٣,٦٠	٣,٨١	٠,٧١	١,٠٣	١,٠٢	٠,٧٦٨
١١	٣,٩١	٣,٧٣	٣,٨٦	٠,٧٥	٠,٧٩	٠,٦٧	٠,٤٤٦
١٢	٣,٥٧	٣,٤٩	٣,٥٠	٠,٩٦	٠,٩٢	٠,٩٦	٠,١٦٦
١٣	٣,٩٥	٣,٦٢	٣,٨٩	٠,٧٩	١,٠٧	٠,٨٨	١,٣٣٥
١٤	٣,٨١	٣,٦٥	٣,٦٩	٠,٧٣	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٥٨٣
١٥	٣,٨٦	٣,٧٨	٣,٩٤	٠,٩٤	٠,٩٦	٠,٨٨	٠,٥٢٢
١٦	٣,٨٦	٤,١١	٤,٠٦	١,٣٧	٠,٩٢	٠,٧٨	١,٠٣١

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪.

يتبين من الجدول (٥) بأن قيمة اختبار (K-W) المحسوبة لكافة المشكلات قيد الدراسة هي أقل من القيمة الجدولية البالغة (٥,٦٣١) عند مستوى ثقة ٩٥٪ فيما عدا ما يتعلق بالمشكلة رقم (٣) حيث كانت قيمة اختبار (K-W) المحسوبة (٦,٠٣٨) وهي أعلى من القيمة الجدولية المذكورة. وعليه فإنه يتم قبول الفرضية العدمية الثانية.

بمعنى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الأردنية ذات الأحجام المختلفة (كبير، أو متوسط، أو صغير) فيما يتعلق بمشكلات الاعتمادات المستندية الواردة في ظل الجائحة لكافة المشكلات قيد الدراسة، باستثناء المشكلة رقم (٣) والتي تملئ برفض الفرضية العدمية الثانية وقبول الفرضية البديلة لها؛ أي هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الأردنية ذات الأحجام المختلفة (كبير، أو متوسط، أو صغير) فيما يتعلق بالمشكلة رقم (٣) وهي أثر إغلاق الحدود في ظل جائحة كورونا على تأخير وصول مستندات الشحن للمستوردين وتأخر تسديد قيمها. ويمكن ملاحظة أن متوسط الإجابات

هو متقارب جدا لكافة أحجام البنوك لكافة المشكلات قيد الدراسة فيما عدا الإجابة على مشكلة رقم (٣) حيث بلغ متوسط الإجابات للبنوك صغيرة الحجم (٣,١) بينما كان للبنوك متوسطة وكبيرة الحجم (٣,٨١) و (٣,٨٣) على التوالي.

وتتشابه نتائج هذه الفرضية العدمية والتي تتلخص بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الأردنية ذات الاحجام المختلفة مع نتائج دراسة (ظاهر وآخرون، ٢٠٠٨)، بينما كانت هذه النتائج معاكسة لنتائج دراسة (Bouguerra & Bellaouar, 2015).

أما بالنسبة لتشنت الإجابات المقاس بالانحراف المعياري للإجابات فقد بلغ أدنى تشنت للبنوك صغيرة الحجم (٠,٦٤) للمشكلة رقم (١)، بينما بلغ أعلى تشنت لها (١,٣٧) للمشكلة رقم (١٦). في حين بلغ أدنى تشنت للبنوك متوسطة الحجم (٠,٧٢) للمشكلة رقم (٨)، وأعلى تشنت لها (١,٨٧) للمشكلة رقم (٣). وأخيرا بلغ أدنى تشنت للبنوك كبيرة الحجم (٠,٦٧) للمشكلة رقم (١١)، فيما أعلى تشنت لها (١,١٢) للمشكلة رقم (٦). وتجدر الإشارة إلى أن تدني الانحراف المعياري للإجابات هو دلالة على الاتفاق بين المستجيبين بعكس ارتفاع قيمة الانحراف المعياري للإجابات الذي يدل على عدم الاتفاق بين المستجيبين.

❖ الفرضية العدمية الثالثة

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الأردنية الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بمشكلات الاعتمادات المستندية الواردة (اعتمادات التصدير) في ظل جائحة كورونا.

وحيث أن عدد إجابات البنوك الإسلامية هي فقط (١٧) إجابة مفصلة كما يلي (٧ البنك الإسلامي الأردني + ١٠ بنك صفوة الإسلامي) فهي لا تحقق الحد الأدنى للإجابات التي يمكن بموجبها افتراض اتباعها للتوزيع الطبيعي وهي (٣٠) إجابة، وعليه فقد تم استعمال اختبار مان ويتني Mann-Whitney U test لبيان مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة لدى البنوك الأردنية مختلفة النوع (إسلامية/ تقليدية) في ظل الجائحة. وهذا الاختبار هو أحد الاختبارات اللامعلمية الذي لا يحتاج افتراض التوزيع الطبيعي للإجابات.

يظهر الجدول (٦) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار مان ويتني لإجابات كل من البنوك الأردنية الإسلامية والتقليدية. ويتبين من خانة الدلالة إحصائية (sig. level) لكل فقرة (مشكلة) من فقرات الاستبانة أنها أعلى من ٥٪ وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة. وعليه فإنه يتم قبول الفرضية العدمية الثالثة القائلة بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الأردنية الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بمشكلات الاعتمادات المستندية الواردة في ظل الجائحة. وهذه النتيجة متوافقة مع نتيجة دراسة (ظاهر وآخرون، ٢٠٠٨).

جدول (٦): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار مان ويتني لإجابات كل من البنوك الأردنية الإسلامية والتقليدية

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	التقليدية	الانحراف المعياري		Mann Whitney test	Sig. level
			الإسلامية	التقليدية		
١	٣,٩٥	٣,٨٨	٠,٨٢	٠,٨٣	٦٢٧	٠,٧٤٨
٢	٣,٦٠	٣,٤١	٠,٨٤	٠,٩١	٥٧٩	٠,٤٣٠
٣	٣,٦٩	٣,٥٣	١,٠٥	١,١٩	٦١٣	٠,٦٦٥
٤	٤,٠٧	٣,٧٧	٠,٨١	٠,٩٩	٥٤٨,٥	٠,٢٤٥
٥	٣,٣٤	٣,٢٩	٠,٩٥	٠,٨٩	٦٠١	٠,٥٧٦
٦	٣,٣٠	٣,٣٥	١,١٦	٠,٦٨	٦٤٥,٥	٠,٩٢٧
٧	٣,٨٦	٣,٨٢	٠,٨٨	٠,٧١	٦٣٤	٠,٨٢٩
٨	٤,٠٩	٤,١٢	٠,٨٧	٠,٩٦	٦٣٠	٠,٧٩٥
٩	٣,٨٦	٣,٨٢	٠,٨٩	٠,٧٩	٦٢٥,٥	٠,٧٥٧
١٠	٣,٧١	٣,٨٣	١,٠٢	٠,٧١	٦٣٣,٥	٠,٨٢٦
١١	٣,٧٩	٣,٩٤	٠,٧٦	٠,٦٤	٥٨٩,٥	٠,٤٨٦
١٢	٣,٤٣	٣,٨٨	٠,٩٢	٠,٩٦	٤٨٠	٠,٠٧١

١٣	٣,٧٨	٣,٨٩	٠,٩٩	٠,٧٦	٦٤٣	٠,٩٠٥
١٤	٣,٧٤	٣,٥٣	٠,٦٧	٠,٩٨	٥٥٦	٠,٤٩١
١٥	٣,٨٣	٤	٠,٩٧	٠,٦٩	٦١١	٠,٦٣٨
١٦	٤,٠١	٤,١٢	٠,٩٣	٠,٧٦	٦٣١	٠,٨٠٢

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة فإنه يمكن تلخيص نتائج الدراسة بما يلي:

– توجد مشكلات في الاعتمادات المستندية الواردة (اعتمادات التصدير) لدى البنوك الأردنية في ظل جائحة كورونا وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪، وهذه المشكلات مرتبة من الأعلى أهمية إلى الأدنى أهمية على النحو التالي:

١. مشكلة رقم (٨) وهي إعاقة الإغلاقات الحكومية في ظل جائحة كورونا أنشطة التصدير.
 ٢. مشكلة رقم (١٦) وهي أدى إغلاق بعض الدول لحدودها في ظل جائحة كورونا لانخفاض الصادرات.
 ٣. مشكلة رقم (٤) وهي وجود انعكاسات سلبية على التجارة بين الدول نتيجة جائحة كورونا.
 ٤. مشكلة رقم (١) وهي أثرت جائحة كورونا سلباً على حجم اعتمادات التصدير. مشكلة رقم (١١) وهي إرتفاع تكاليف النقل والتأمين نتيجة جائحة كورونا.
 ٥. مشكلة رقم (٧) وهي عدم تحديث التشريعات الحكومية لمساعدة المصدّرين في ظل جائحة كورونا.
 ٦. مشكلة رقم (٩): يتطلب إصدار بعض مستندات اعتمادات التصدير من الجهات الحكومية مثل شهادة الصحة والتحليل وقتاً أطول بسبب الإغلاقات الحكومية نتيجة جائحة كورونا مما يؤثر سلباً على التصدير.
 ٧. مشكلة رقم (١٤) وهي عدم معرفة المصدّرين لما يجد من قوانين في بلد المستورد في ظل جائحة كورونا.
 ٨. مشكلة رقم (١٥) وهي إغلاق بعض الدول لأسواقها أمام التصدير نتيجة جائحة كورونا.
 ٩. مشكلة رقم (١٣) وهي أدت إعادة الهيكلة الإدارية لموظفي البنوك نتيجة تراجع إيراداتها في ظل جائحة كورونا الى خسارة بعض الخبرات العلمية والعملية.
 ١٠. مشكلة رقم (١٠) وهي تتسبب القيود المفروضة على شركات الشحن في ظل جائحة كورونا تأخير في إصدار بوالص الشحن.
 ١١. مشكلة رقم (٢) وهي يؤثر تذبذب أسعار العملة سلباً على اعتمادات التصدير في ظل جائحة كورونا.
 ١٢. مشكلة رقم (٣) وهي أثر إغلاق الحدود في ظل جائحة كورونا على تأخير وصول مستندات الشحن للمستوردين وتأخر تسديد قيمتها.
 ١٣. مشكلة رقم (١٢): تعيق زيادة رسوم الإنتاج والتصدير نتيجة جائحة كورونا المنافسة في الأسواق الخارجية.
 ١٤. مشكلة رقم (٥) وهي أدت قوانين بعض الدول في أولوية تسديد مستندات اعتمادات الاستيراد الى تأخير تسديد مستندات اعتمادات التصدير.
 ١٥. مشكلة رقم (٦) وهي زاد طلب البنوك المراسلة مستندات ووضع شروط إضافية على اعتمادات التصدير في صعوبة تحضير وتقديم هذه المستندات من قبل المصدّرين.
- يتبين من نتائج التحليل الإحصائي لهذه الدراسة ما يلي:
١. أن كافة مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة لدى البنوك الأردنية في ظل جائحة كورونا المبحوثة في هذه الدراسة هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ وهذا يشير إلى متانة تصميم وتنقيح استبانة الدراسة من الخبراء الذين شاركوا بذلك. وقد كان من أبرز هذه المشكلات إعاقة الإغلاقات الحكومية في ظل جائحة كورونا لأنشطة التصدير، ووجود انعكاسات سلبية على التجارة بين الدول، وإغلاق بعض الدول لحدودها في ظل الجائحة مما أدى الى انخفاض الصادرات.

٢. أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ بين البنوك الأردنية ذات الأحجام المختلفة (كبير، أو متوسط، أو صغير) فيما يتعلق بمشكلات الاعتمادات المستندية الواردة في ظل جائحة كورونا باستثناء المشكلة رقم (٣) والتي تتضمن تأثير إغلاق الحدود في الجائحة على تأخير وصول مستندات الشحن للمستوردين وتأخير تسديد قيمها.

٣. أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ بين البنوك الأردنية الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بمشكلات الاعتمادات المستندية الواردة (اعتمادات التصدير) في ظل جائحة كورونا مما يعني أن هناك تشابهاً في المشاكل التي يواجهها كلا النوعين من البنوك.

٤. التوصيات

وتملي نتائج هذه الدراسة التوصيات التالية:

١. الطلب من الجهات الحكومية إعطاء تصاريح خاصة للمصدرين لتشجيع أنشطة التصدير في حالة الإغلاقات الحكومية.
٢. الطلب من الجهات الحكومية إعفاء المصدرين من رسوم الإنتاج والتصدير أو على الأقل تخفيضها في ظل جائحة كورونا وذلك لمساعدة المصدرين على المنافسة في الأسواق الخارجية.
٣. الطلب من الجهات المعنية الحد من القيود المفروضة على شركات الشحن للتسريع في إصدار بوالص الشحن في ظل جائحة كورونا.
٤. أن يتم إرسال مستندات الاعتمادات المستندية الواردة إلكترونياً ليتم تسديدها من المستوردين بوقت أسرع.
٥. محاولة تحديث التشريعات الحكومية الأردنية لمساعدة المصدرين في ظل جائحة كورونا.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

- بوقرة، إيمان. (٢٠١٧). *العوامل المؤثرة على الاعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر البنوك: دراسة حالة البنوك العاملة في الأردن* (رسالة دكتوراه)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
- الحموري، طارق. (٢٠٢٠). *تصريح، وزير الصناعة، والتجارة، والتموين. وزارة الصناعة والتجارة والتموين.*
- العقدة، صالح والكخن، دلال ورمضان، عماد. (٢٠١٠). *مخاطر الاعتمادات المستندية على البنوك وأثر تطبيق النشرة ٦٠٠ من الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات على تخفيضها: دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية. مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.*
- ظاهر، أحمد وسعادة، يوسف. (٢٠١٩). *محاسبة المنشآت المالية (ط. ٦). مركز طارق للخدمات الجامعية.*
- ظاهر، أحمد وعبد الجليل، توفيق وحميدات، جمعة. (٢٠٠٨). *مشكلات اعتمادات التصدير لدى المصارف الأردنية: دراسة ميدانية. مجلة دراسات، ٣٥، ٣٦٣-٣٧٦.*
- معتصم، حمزة الشيخ. (٢٠١٤). *الاعتمادات المستندية ودورها في تقليل مخاطر التجارة الخارجية: دراسة ميدانية لعينة من المصارف التجارية العاملة بالسودان* (رسالة ماجستير)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- المنيزل، عبد الله فلاح. (٢٠٠٠). *الإحصاء الاستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب باستخدام الرزم الإحصائية*. دار وائل للنشر.

References

- Al-Amaren, E. M., Ismail, C. M., & Nor, M. M. (2020). Risks and remedy in Islamic and conventional letter of credit: Jordanian practices. *The International Journal of Islamic Economics*, 2, 54–68.
- Al-Rawashdeh, F., Al-Omari, B., Saleh, M., & Al-Nawayseh, M. (2013). Factors affecting granting of credit facilities in commercial banks in the Aqaba Special Economic Zone Authority—Jordan. *European Journal of Business and Management*, 5, 131–141.
- Berenson, M., & Levine, D. (1999). *Basic business statistics* (7th ed.). Prentice Hall.
- Bouguerra, I., & Bellaouar, S. (2015). Difficulties facing Jordanian banks related to issued letters of credit. *El-Bahith Review*, 15, 55–71.
- Cooksey, R. W. (2014). *Illustrating statistical procedures* (2nd ed.). Tilde University Press.
- Dang, C., Li, Z., & Yang, C. (2018). Measuring firm size in empirical corporate finance. *Journal of Banking & Finance*, 86, 159–176.
- Ermakov, V. A., Burmistrova, E. M., Bodin, N. B., Chursin, A. A., & Shevereva, E. A. (2018). A letter of credit as an instrument to mitigate risks and improve the efficiency of foreign trade transactions. *Revista Espacios*, 39, 31–41.
- Sekaran, U. (2003). *Research methods for business: A skill-building approach* (5th ed.). John Wiley & Sons.
- Turguttopbas, N., & Kucuker, M. (2020). Corona pandemic time: The export credit insurance as a trade finance tool. *Journal of International Trade, Logistics and Law*, 6, 168–175.
- Zikmund, W. G. (2000). *Business research methods* (6th ed.). Dryden Press.

^١ سيتم استخدام لفظ "الجائحة" للدلالة على جائحة كورونا.

^٢ يدرك الباحثون أن استخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائي يمثل البديل الأفضل لاختيار عينة البحث والتي تعتمد على تقسيم مجتمع الدراسة ويمثل في بحثنا الحالي البنوك الأردنية بناء على قواسم مثل حجم الأصول، أو القيمة السوقية، أو عدد الموظفين، أو درجة الانتشار للبنك. ولكن وللأسف فقد واجه الباحثون تحديا جديا بخصوص إمكانية استخدام هذه الطريقة تمثل في ضعف استجابة بعض البنوك الرئيسية أو حتى ممانعتهم التعاون بسبب ظروف الجائحة، خاصة وأن أوامر الدفاع ذات العلاقة تتطلب تسير العمل بالحد الأدنى من العمالة. وحيث أن حجم المجتمع الأصلي هو صغير نسبيا (١٥ بنك)، إضافة إلى رفض بنكان التعاون بشكل تام، فقد اضطر الباحثون لاستخدام كل ما هو متاح من بدائل لجمع أكبر عدد ممكن من الاستجابات دونما تمكنا من ربط ذلك بحجم البنك بشكل مباشر. ومع ذلك نلاحظ أن تمثيل البنوك الأكبر والأوسع انتشارا بقي بشكل عام السمة الأبرز لعينة البحث.

^٣ يشير (Dang, Li, and Yang. 2018, p. 8) في دراستهم التي تبحث في أساليب قياس حجم الشركة الأكثر شيوعا (وهي إجمالي الأصول، إجمالي الإيرادات، والقيمة السوقية) مستخدمين عينة واسعة من الدراسات البحثية في مجال التمويل والتي تم نشرها من قبل مجموعة من أفضل المجلات، أن من بين ٨٧ دراسة استخدمت أسلوبا واحدا للدلالة على حجم الشركة (من أصل العينة الكلية ١٠٠ دراسة) هنالك: ٤٩ دراسة استخدمت إجمالي الأصول، و ٢٠ دراسة استخدمت القيمة السوقية، و ١٦ دراسة استخدمت المبيعات، و أخيرا دراستان استخدمت عدد الموظفين.